

## تحليل موازنة عام 2013 وبيان مدى إتساقها مع متطلبات التنمية الاقتصادية

### في العراق

حيدر عبد حسن الجبوري

جامعة بابل / كلية هندسة المواد

drhayderalgebory@yahoo.com

### الخلاصة

تعد الموازنة العامة أداة أساسية لتحديد اتجاه السياسة المالية في أي بلد، هذه السياسة التي أخذت في العراق مساراً توسعياً عبر السنوات (2003-2013) وهو انعكاس للواقع الاقتصادي المتردي الذي عاشه العراق في الفترات السابقة واليوم تأتي موازنة عام ٢٠١٣ لتكمل مسار الموازونات السابقة لها، لكنها تكتسب خصوصية كونها إحدى موازونات خطة التنمية الوطنية للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤) إذ تعتبر من موازونات هذه الخطة التي تسعى لتحقيق الأهداف التي حددتها للفترة القادمة، والتي جاءت بالتأكيد من رؤيا إستراتيجية حول أولوية الأهداف الواجب تحقيقها في ضوء الإمكانيات و الموارد المتاحة. وعموماً فإن هذه الموازنة تمتلك خاصيتين مهمتين؛ الأولى، كونها أكبر موازنة في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، والثانية، إنها تأتي بعد فترة مناسبة من إطلاق خطة التنمية الوطنية الأمر الذي يفترض أن يجعلها أكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العراق. هذا البحث يفترض أن موازنة عام ٢٠١٣ كانت تختلف من سابقتها وكيف غيرت مصاريف القطاعات لتندعم الأخرى. إنها تعمل مقارنة مناسبة بتحليل الموازونات من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣. علاوة على ذلك، البحث يدرس تأثير موازنة عام ٢٠١٣ على متطلبات التنمية الاقتصادية الوطنية للعراق.

**الكلمات المفتاحية:** تحليل الموازونات، تنمية اقتصادية، متطلبات التنمية الاقتصادية، قياس معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية، تحليل واقع الإنفاق.

### Abstract

The general budget is considered an essential tool to determine the direction of the fiscal policy in any country around the world. It has recently boosted between 2003 and 2013 in Iraq and reflected the deteriorated economy of Iraq in the past years. However, the recent budget (2013) has got distinct features as it is considered the budget of the national improvement of Iraq's economy for years 2010-2014. It has two features: (1) it is the biggest budget after 2003, (2) it comes after a suitable period from releasing the national economic improvement of Iraq. That largely enables it to reach the goals of the economic improvement initiative in Iraq. The importance of this research relies on the general budgets to support the economic activity in the developing countries like Iraq in which the budget expenses roughly reach 60% of the local income. The issue is about the budget of 2013 and how it can balance between expenses and income, and its ability to support the economic activity of Iraq. This research supposes that the budget of 2013 was different from the previous budgets and how it had changed the expenses of sectors to support others. It will make suitable comparisons by analysing the budgets of 2003 until 2013. Further, it studies the impact of 2013 budget on the requirements of national economic improvement of Iraq.

**Keywords:** Budget analyzing, Economic improvement, requirements of economic improvement, Measuring of economic improvements rates for economic sectors, Analyzing of current spend.

### المقدمة

تعد الموازنة العامة أداة أساسية لتحديد اتجاه السياسة المالية في أي بلد، هذه السياسة التي أخذت في العراق مساراً توسعياً عبر السنوات (2003-2013) وهو انعكاس للواقع الاقتصادي المتردي الذي عاشه العراق في الفترات السابقة واليوم تأتي موازنة عام ٢٠١٣ لتكمل مسار الموازونات السابقة لها، لكنها تكتسب خصوصية كونها إحدى موازونات خطة التنمية الوطنية للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤) إذ تعتبر من موازونات هذه الخطة التي تسعى لتحقيق الأهداف التي حددتها للفترة القادمة، والتي جاءت بالتأكيد من رؤيا إستراتيجية حول أولوية الأهداف الواجب تحقيقها في ضوء الإمكانيات و الموارد المتاحة. وعموماً فإن هذه الموازنة تمتلك

خاصيتين مهمتين ؛ الأولى، كونها اكبر موازنة في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، والثانية، إنها تأتي بعد فترة مناسبة من إطلاق خطة التنمية الوطنية الأمر الذي يفترض أن يجعلها أكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العراق .

#### أهمية البحث

تأخذ الموازنات العامة دورا مهما في دعم النشاط الاقتصادي في البلدان النامية ومنها العراق ، الذي تشكل نفقات الموازنة فيه نحو ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي نظرا للريعية التي يمتاز بها الاقتصاد العراقي.

#### مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول موازنة عام ٢٠١٣ ومدى خصوصيتها في توزيع بنود الانفاق والايراد ومدى قدرتها على دعم النشاط الاقتصادي في العراق .

#### فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان موازنة عام ٢٠١٣ كانت مختلفة عن الموازنات السابقة في جوانب مهمة تتعلق بتغير تخصيصات القطاعات والجهات المختلفة لحساب قطاعات اخرى .

#### هدف البحث

يهدف البحث الى اجراء مقارنة بين موازنة ٢٠١٣ والموازنات السابقة ، وكذلك بيان مدى انسجام موازنة ٢٠١٣ مع توجهات خطة التنمية القومية .

#### هيكل البحث

تكون البحث من ثلاثة محاور ، تناول الأول منها تحليل واقع الموازنات السابقة منذ (٢٠٠٣) وفي المحور الثاني تم تحليل موازنة عام (2013)، وقد اخذ المحور الثالث على عاتقه توضيح مدى اتساق موازنة ٢٠١٣ مع متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق .

#### المحور الأول/ تحليل واقع الموازنات السابقة

تعد الإجراءات المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنة تعبيراً عن النظام السياسي والاجتماعي والإداري للدولة، كما أن البحث في بنود الموازنة يظهر نشاط الدولة الاقتصادي وأهدافه ، وتبين دراسة الموازنة التأثير المتبادل بين هذه العوامل والاعتبارات المالية للدولة ، وتؤكد أهمية الدور الذي تقوم به المالية العامة في الوقت الراهن . وتتكون الموازنة العامة من جانبين هما الإيرادات والنفقات وعلى هذا الأساس فالموازنة هي (التقدير المعتمد للسلطة المالية للدولة والتي تتضمن الإيرادات والنفقات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة تحقياً للأهداف التي يطمح إليها المجتمع)<sup>(١)</sup> .

واستنادا لما سبق فان للموازنة العامة دورا مهما في تحقيق الخطط القومية من خلال العمل على تحقيق أهدافها ومضامينها المعتمدة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

#### اولا: تحليل واقع النفقات (٢٠٠٥-٢٠١٢)

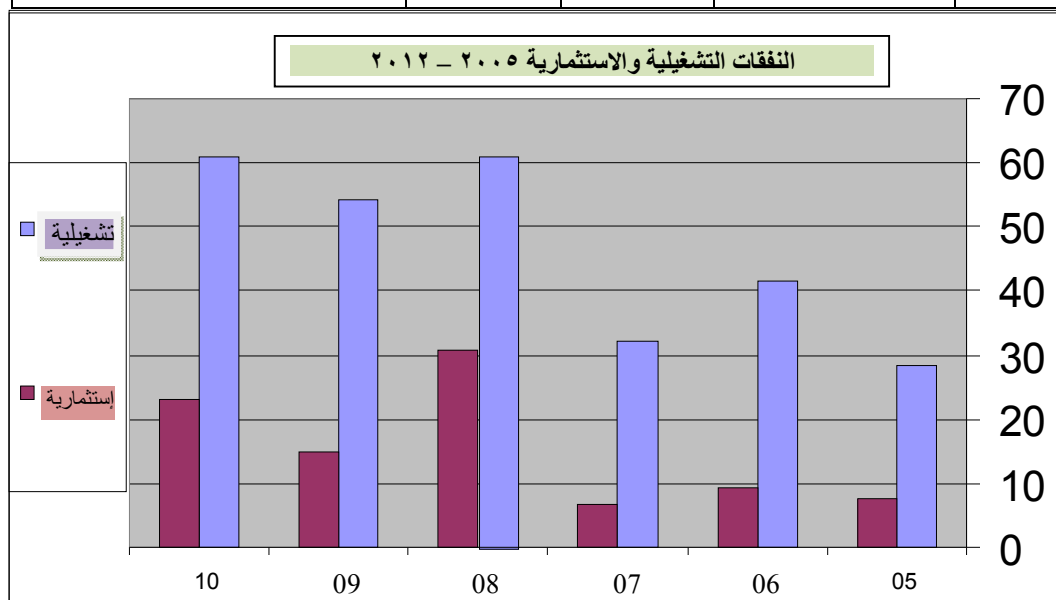
بلغ إجمالي النفقات العامة التي خصصت منذ عام ٢٠٠٥ نحو (٣٧١ مليار دولار) والواقع إن هذه الأموال هي ليست أموال مصروفة وإنما متاحة للصرف<sup>(٢)</sup> لم يتم صرف الكثير منها وفقا لمواعيدها المقررة، وبالاعتماد على الجدول رقم (١) يمكن تحليل واقع النفقات لموازنات المدة السابقة اذ يتضح من الجدول ما يأتي:

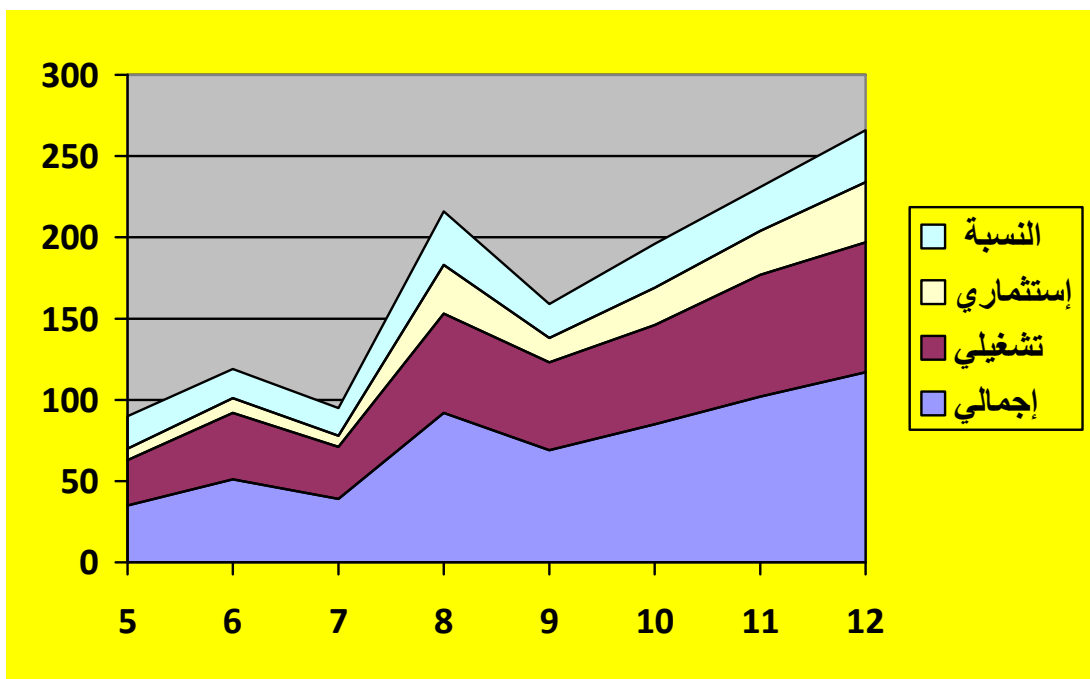
جدول (١) تحليل النفقات العامة للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٢) تريليون دينار

المخطط البياني الأول يبين النفقات التشغيلية و الإستثمارية

المخطط البياني الثاني يبين تصاعد الفوارق بين النفقات التشغيلية و الإستثمارية

السنوات	اجمالي النفقات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	نسبة الاستثمارية الى الكلية %
٢٠٠٥	٣٥,٩	٢٨,٤	٧,٥	٢٠
٢٠٠٦	٥١,٠	٤١,٦	٩,٣	١٨
٢٠٠٧	٣٩,٠	٣٢,٣	٦,٧	١٧
٢٠٠٨	٩٢,٠	٦١,٣	٣٠,٧	٣٣
٢٠٠٩	٦٩,١	٥٤,١	١٥,٠	٢١
٢٠١٠	٨٤,٦	٦١,٠	٢٣,٠	٢٧
٢٠١١	١٠٢	٧٤,٧٦	٢٧,٥٤	٢٧
٢٠١٢	١١٧	٨٠	٣٧	٣١,٦





المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الموازنات للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٥)

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ماياتي :

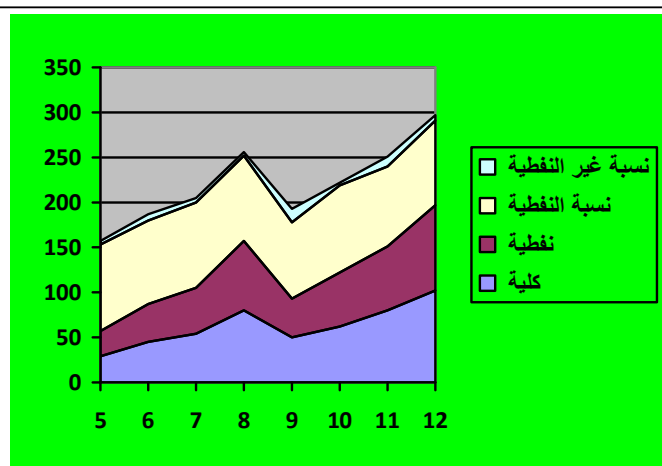
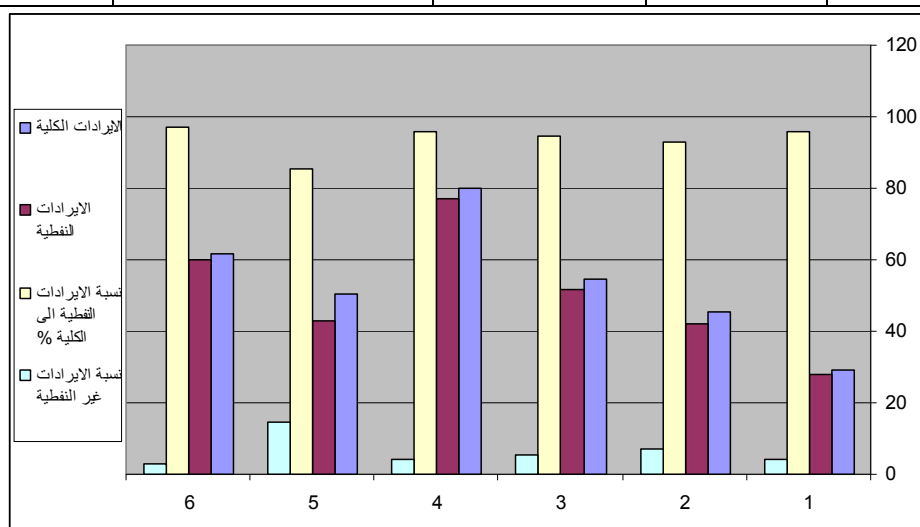
١. استمرت النفقات الكلية بالزيادة المضطربة خلال السنوات السابقة حيث انتقلت من (٣٥,٩ مليار) في عام ٢٠٠٥ إلى (١١٧) مليار في عام ٢٠١٢.
  ٢. ظلت النفقات التشغيلية هي المهيمنة على إجمالي النفقات للسنوات السابقة ولقد كانت اعلى نسبة نفقات تشغيلية في عام ٢٠٠٧ (٨٣%) وكانت اقل نسبة في عام ٢٠٠٨ (٦٧%).
  ٣. حصلت النفقات الاستثمارية على اعلى نسبة لها في عام ٢٠٠٨ (٣٣%) وعلى الرغم من انخفاضها في عام ٢٠٠٩ الا انها عاودت الارتفاع في السنوات اللاحقة لتصل الى ٣١,٦% في عام ٢٠١٢.
  ٤. ظلت الاجور والرواتب تمثل الجزء الاعظم من النفقات التشغيلية خلال المدة السابقة و بنحو ٧٠%.
  ٥. ظلت نفقات الوزارات الامنية تسيطر على نسبة (١٥%-٢٠%) من الموازنات السابقة.
  ٦. حافظ قطاع الكهرباء على صدارة ضمن القطاعات الخدمية بنسبة تتراوح بين (٧%-١٠%).
  ٧. ضلت القطاعات السلعية (الزراعة ، الصناعية) تحصل على نسب متذبذبة من الموازنة و بنسبة تتراوح بين (١-٢,٥%).
  ٨. ظلت وزارة المالية على طول الخط هي الاكثر نسبة فيما تحصل عليه من نفقات كلية بسبب الابعاء المختلفة للمقات على عاتقها ومنها خدمة الديون ، والرواتب التقاعدية .....الخ.
- ثانيا : تحليل مصادر الإيرادات العامة ( 2012-2005 )
- إن كل المتتبعين لواقع الاقتصاد العراقي يرون انه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية وخاصة في مجال الاستثمار مع غياب شبه كامل للإيرادات الأخرى خصوصا الضرائب مما جعل هذا الاقتصاد عرضة للمتغيرات الخارجية<sup>(٢)</sup> ، والجدول رقم (٢) أدناه يبين واقع الإيرادات للموازنات العامة للمدة المذكورة .

جدول (٢) تحليل الإيرادات للسنوات (2005-2012) تريليون دينار

المخطط البياني الأول يوضح حجم الإيرادات وفقاً للسنوات

المخطط البياني الثاني يوضح الفوارق بين الإيرادات النفطية وغير النفطية

السنوات	الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية الى الكلية %	نسبة الإيرادات غير النفطية
٢٠٠٥	٢٨,٩٦	٢٧,٨٧	٩٦	٤,٠
٢٠٠٦	٤٥,٣٩	٤٢,٢٩	٩٣	٧,٠
٢٠٠٧	٥٤,٦	٥١,٧	٩٤,٧	٥,٣
٢٠٠٨	٨٠,٢	٧٦,٩	٩٥,٩	٤,١
٢٠٠٩	٥٠,٤	٤٣,٠	٨٥,٣	١٤,٧
٢٠١٠	٦١,٧	٥٩,٨	٩٦,٩	٣,١
٢٠١١	٨٠,٣	٧١,٣	٨٨,٨	١١,٢
٢٠١٢	١٠٢	٩٥,٥	٩٣,٦	٦,٤



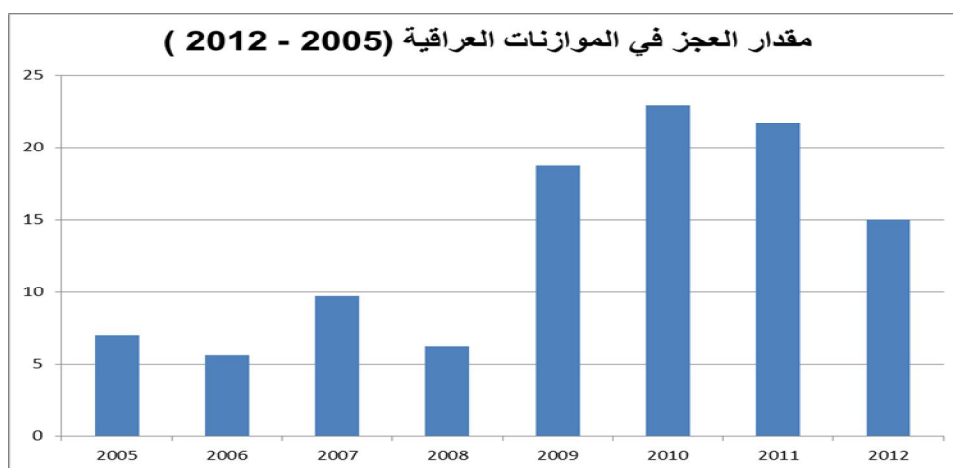
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الموازنات للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٢)

ومن خلال الجدول نلاحظ ماياتي :

١. إن الاتجاه العام للإيرادات هو نحو الزيادة المستمرة و بالتأكيد فان إنتاج النفط وأسعاره له دور بارز في هذا المجال.
  ٢. ضلت الإيرادات النفطية مهيمنة على الإيرادات الكلية وسجلت عام ٢٠٠٩ اقل نسبة (٨٥,٣%) من الإيرادات الكلية، اما اعلى نسبة فكانت عام ٢٠١٠ و بنحو ٩٧% من الإيرادات الكلية.
  ٣. أخذت الإيرادات غير النفطية اعلى نسبة مساهمة في عام ٢٠٠٩ (١٤,٧%) وبالتأكيد ان ذلك يعود بالأساس إلى التراجع الكبير الذي شهدته الإيرادات النفطية هذا العام وبقاء الإيرادات غير النفطية على حالها أو تطورها النسبي وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبتها .
  ٤. ان الإيرادات الضريبية ضلت تزداد بشكل مستمر خلال المدة السابقة ولكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يتلائم مع وضع دولة تطبق سياسات إصلاح وتوسعى نحو نظام السوق اذ يفترض هنا ان تشكل الضرائب نسبة تتراوح بين (٣٠-٥٠%) من النفقات التشغيلية كما هو الحال في كثير من الدول المتقدمة والنامية .
- ثالثاً: تحليل العجز والفائض في الموازنات العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٥)
- يوضح الجدول (٣) مقدار العجز في الموازنات العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٥) .

جدول رقم (٣) مقدار العجز في الموازنات العراقية للمدة (2012 - 2005) الف دينار

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز	نسبة العجز للنفقات %
٢٠٠٥	٢٨,٩٦	٣٥,٩٨	٧,٠٢	١٩
٢٠٠٦	٤٥,٣٩	٥٠,٩٦	٥,٦	١١
٢٠٠٧	٤٢,٠٦	٥١,٧٣	٩,٧	١٨,٧
٢٠٠٨	٨٠,٤٨	٨٦,٦٨	٦,٢	٧
٢٠٠٩	٥٠,٤١	٦٩,١٧	١٨,٧٦	٢٧
٢٠١٠	٦١,٧٤	٨٤,٦٦	٢٢,٩٢	٢٧
٢٠١١	٨٠,٣	١٠٢	٢١,٧	٢١,٢
٢٠١٢	١٠٢	١١٧	١٥	١٢,٨



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الموازنات للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٥) .

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ ان نسبة العجز الى النفقات في الموازنات العراقية قد شهدت تذبذباً خلال المدة المذكورة ، اذ شهدت موازنات السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ اعلى نسبة للعجز (٢٧%) في حين شهدت موازنة سنة ٢٠٠٨ اقل نسبة للعجز في النفقات العامة ، اذ بلغت هذه النسبة (٧%) في الواقع ان الانخفاض في العجز للموازنة ٢٠٠٨ يعود بالاساس الى الإيرادات الضخمة التي حصل عليها العراق من مبيعات النفط في سنة ٢٠٠٧ بشكل كبير في تلك الفترة الامر الذي خلق فائض كبير في موازنة ٢٠٠٨ والتي سميت (بالموازنة الانفجارية) ونظرا لانها كانت كبيرة من حيث النفقات و الإيرادات قياسا بالاعوام السابقة الامر الذي تطلب أن تكون هناك موازنة تكميلية لموازنة ٢٠٠٨ ، تم من خلالها زيادة التخصيصات لكل القطاعات و دوائر الدولة دون استثناء.

اما فيما يخص ارتفاع عجز الموازنة للاعوام (٢٠٠٩-٢٠١٠) فان ذلك يعود بشكل اساس الى قصور الإيرادات في هذه السنوات على النفقات بشكل كبير بسبب الازمة المالية العالمية و ما ادت اليه من انخفاض في اسعار النفط الذي وصل الى سقف الثلاثين دولار مما شكل خفضا كبيرا على الموازنات العراقية التي تعتمد بشكل اساس في إيراداتها على المورد النفطي والذي يشكل نحو (٩٥%) من الإيرادات الاجمالية و من هنا فان نسبة العجز في هاتين الموازنتين ظهرت بشكل كبير ، ومن بين الاسباب الاخرى التي دفعت الى اعتماد هذا العجز الكبير هو حاجة الاقتصاد العراقي و تأقلمه مع مستوى مرتفع من النفقات ، وكذلك التوقعات المستمرة بان اسعار النفط سوف ترتفع و بدء هذا الارتفاع مع بداية ٢٠٠٩ ، حيث مكّن الخزينة من سداد التزاماتها و دفع القائمين على الموازنة لعام ٢٠١٠ الى اعتماد نفس نسبة العجز للعام السابق بالاعتماد على توقعات متفائلة حول امكانية تحسين و ارتفاع اسعار النفط فضلا عن توقع استمرار زيادة انتاج النفط في العراق ، وخاصة بعد جولات التراخيص التي منحت امتيازات لبعض الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع النفطي في العراق، و بالتالي توقع ارتفاع الانتاج في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ و عاودت نسبة العجز بالانخفاض للسنوات ٢٠١١-٢٠١٢ حيث وصلت في ٢٠١٢ الى ١٢,٨% وذلك بسبب التزايد في اسعار النفط الخام والذي تجاوز سقف ١٠٠ دولار.

#### المحور الثاني/تحليل الموازنة لعام ٢٠١٣

##### اولا : تحليل الإيرادات

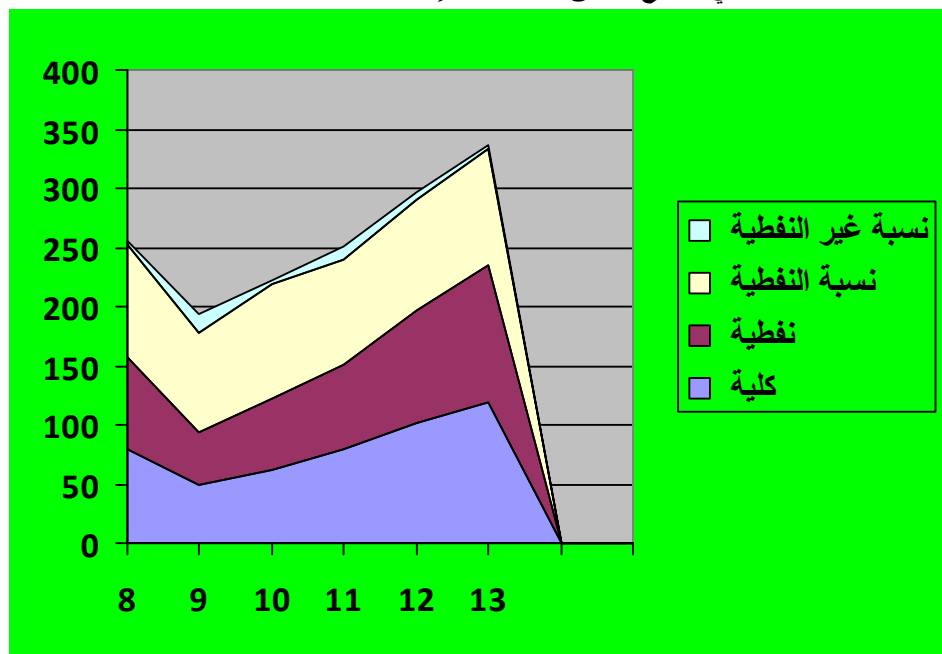
نظرا لكون موازنة عام ٢٠١٣ تعد الأكبر في تاريخ العراق لذلك فإننا سنقوم بأخذ موازنة ٢٠٠٨ للمقارنة لانها تمثل اكبر موازنة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) ، والتي أطلق عليها في حينها بالموازنة الانفجارية ، ومن خلال الجدول رقم (٤) الذي يوضح حصة الإيرادات النفطية و غير النفطية للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٣) يتضح ما يلي:

جدول (٤) حصة الإيرادات النفطية وغير النفطية للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٣) ترليون دينار

السنوات	الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية %	نسبة الإيرادات الأخرى %
٢٠٠٨	٨٠,٢	٧٦,٩	٩٥,٩	٤,١
٢٠٠٩	٥٠,٤	٤٣	٨٤,٣	١٤,٧
٢٠١٠	٦١,٧	٥٩,٨	٩٦,٩	٣,١
٢٠١١	٨٠,٣	٧١,٣	٨٨,٨	١١,٢
٢٠١٢	١٠٢	٩٥,٥	٩٣,٦	٦,٤
٢٠١٣	١١٩,٣	١١٦,٣٦	٩٧,٥	٢,٥

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على موازنات (٢٠٠٨-٢٠١٣) .

المخطط البياني يوضح الفارق الكبير بين الإيرادات النفطية و غير النفطية لغاية ٢٠١٣



من خلال الجدول يمكن ملاحظة :

١. إن موازنة عام ٢٠١٣ المخططة هي موازنة اضعف من الموازنات السابقة لها منذ عام ٢٠٠٣ سواء من ناحية النفقات و الإيرادات.
٢. لازالت الإيرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الكلية (٩٧,٥%) و هي نسبة مرتفعة جدا قياسا بالسنوات السابقة .
٣. إن الإيرادات الأخرى في الموازنة قد تراجعت بشكل كبير (٢,٥%) لعام ٢٠١٣ ويعود السبب في ذلك الى تزايد الإيرادات النفطية بشكل كبير نتيجة لزيادة انتاج النفط الخام الامر الذي لم يرافقه زيادة مماثلة في الإيرادات الأخرى (غير النفطية) .



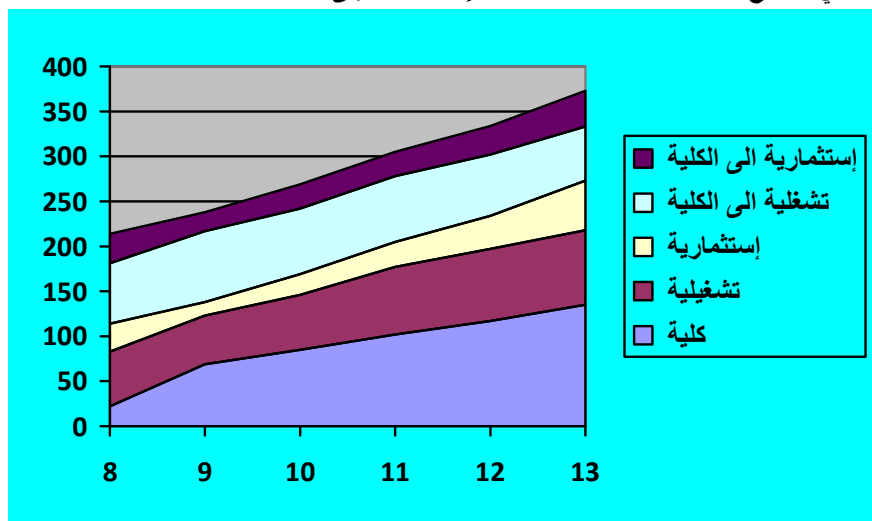
ثانياً: تحليل النفقات: يتضح من الجدول رقم (٥) نسب النفقات الكلية و النفقات التشغيلية والاستثمارية و كما يلي:

جدول رقم (٥) ، تحليل النفقات الكلية التشغيلية و الاستثمارية لعام (٢٠٠٨-٢٠١٣)

السنوات	النفقات الكلية	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	نسبة التشغيلية الى الكلية	نسبة الاستثمارية الى الكلية
٢٠٠٨	٢٢,٠	٦١,٣	٣٠,٧	٦٧	٣٣
٢٠٠٩	٦٩,١	٥٤,١	١٥	٧٩	٢١
٢٠١٠	٨٤,٦	٦١	٢٣	٧٣	٢٧
٢٠١١	١٠٢	٧٤,٧٦	٢٧,٥٤	٧٣	٢٧
٢٠١٢	١١٧	٨٠	٣٧	٦٨,٤	٣١,٦
٢٠١٣	١٣٨,٤	٨٣,٣	٥٥,١	٦٠	٤٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على موازنات (٢٠٠٨ - ٢٠١١) .

المخطط البياني يوضح نسب النفقات التشغيلية و الإستثمارية إلى الموازنة الكلية لغاية سنة ٢٠١٣



يتضح من الجدول (٥) ما يأتي:

١. إن نفقات ٢٠١٣ هي اعلى نفقات في الموازنات منذ ٢٠٠٣ وبالتأكيد فان النمو المستمر في الايرادات النفطية و غير النفطية تشجع على مثل هذا الانفاق.
٢. حققت النفقات الاستثمارية نسبة مرتفعة عن السنوات السابقة حيث شكلت نسبة (٤٠%) ومن الواضح ان الاتجاه العام لهذه النفقات هو نحو الزيادة منذ ٢٠٠٣ .
٣. شكلت الزيادة في الأموال المخصصة لمشاريع تنمية الأقاليم وإعمار المحافظات النسبة الأكبر من الزيادة الحاصلة في النفقات الاستثمارية اذ بلغت هذه النسبة نحو (٧٤%) وبالدرجة الثانية مشاريع الطاقة الكهربائية حيث بلغت (٣٨,٧%) ، وهكذا أخذت مشاريع تنمية الاقاليم و اعمار المحافظات ومشاريع الاستثمارات الكهربائية نسبة (٩٦,١%) من الزيادة الكلية في الانفاق الاستثماري لعام ٢٠١٣ .

وفي الجدول رقم (٦) التالي ، سنقدم فيه مقارنة بين حصة القطاعات المختلفة من النفقات لعامي (٢٠١١-٢٠١٣) نظرا لكون موازنة ٢٠١١ تعد اكبر موازنة بالمقارنة مع الموازنات السابقة فضلا عن الاستقرار النسبي الذي شهده البلد في هذه السنة .

جدول (٦) مقارنة حصة الوزارات والقطاعات المختلفة للنفقات للسنوات (٢٠١١-٢٠١٣)

ت	الوزارة او الهيئة	النسبة من النفقات ٢٠١١ %	النسبة من النفقات ٢٠١٣ %	معدل النمو %
١	الرئاسات الثلاثة	١,٦٤	٥,٧٤	٢٥٠
أ-	مجلس النواب	0.54	٠,٨	٤٨
ب-	رئاسة الجمهورية	٠,١	٠,١٤	٤٠
ج-	مجلس الوزراء	١	٤,٨	٣٨٠
٢-	القطاع الامني	١٤,٣	١٣,٨	٣,٤٩
أ-	وزارة الدفاع	٦,٨	٦,٧	١,٤٧-
ب-	وزارة الداخلية	٧,٥	٧,١	٥,٣٣-
٣-	القطاع الزراعي	٢,١٩	١,٧٣	٢١-
أ-	الزراعة	١,٣٤	٠,٧٦	٤٣-
ب-	الموارد المائية	١,٦٥	٠,٩٧	٤١-
٤	القطاع الصناعي وزارة الصناعة	٠,٨٨	٠,٧٧	١٢,٥-
٥-	قطاع الخدمات	٩,٢٩	٩,٣٤	٠,٥٤
أ-	الصحة	٥,٨	٤,٨٧	١٦-
ب-	البيئة	٠,٠٢٧	٠,٠٥٤	٠٨-
ج-	البلديات و الاشغال العامة	٢,٢	١,٩٥	١١-
د-	العدل	٠,٤٩	٠,٤١	١٦-
هـ-	النقل	٠,٧٧	١,٠٦	٣٧
٦-	قطاع التربية و التعليم	١١,٠٤	٩,١٣	١٧-
أ-	التعليم العالي	٢,٦	٢,٦	٠
ب-	التربية	٨,٣	٦,٣٦	٢٣-
ج-	العلوم والتكنولوجيا	٠,١٤	٠,١٧	٢١
٧-	قطاع الطاقة	١٣,٨	٢١,٢٨	٥٤
أ-	النفط	٥,٨	١٥,٥٤	١٦٧
ب-	الكهرباء	٨	٥,٧٤	٢٨-
٨-	قطاع البناء والتشييد	١,٢	١,١٨	١,٦-

١٠-١	١٦,٥٤	١٦,٨	القطاع المالي المالية	-٩ أ-
١١,٧-	٤,٥٩	٥,٢	قطاع التجارة التجارة	-١٠
٥٢-	١,٦٩	٣,٥٣	التخطيط والقطاعات الاجتماعية و الثقافية	-١١
٤١٣	٠,٧٧	٠,١٥	العمل	أ-
٢٠-	٠,٣٩	٠,٤٩	الشباب	ب-
٨٨-	٠,٢٨	٢,٤	الثقافة	ج-
١٤-	٠,٠٢٣	٠,٠٢٧	حقوق الانسان	د-
١٩-	٠,١٧	٠,٢٢	المهاجرين	هـ-
٧٧-	٠,٠٥٥	٠,٢٤	التخطيط	و-
٤	٦,٦٧	٦,٣٩	الهيئات غير مرتبطة بوزارة	-١٢
٥٥-	٠,١٥	٠,٣٤	المجالس المحلية	أ-
١١	٦,٠٦	٥,٤٦	مجالس المحافظات	ب-
٣٠-	٠,٠٢١	٠,٠٣	هيئات الاستثمار	ج-
٩٥٠	٠,٢١	٠,٠٢	مفوضية الانتخابات	د-
٣٣-	٠,٠٢	٠,٠٣	المحكمة الجنائية	هـ-
٣٦-	٠,٢١	٠,٣٣	مجلس القضاء الاعلى	و-
١٣-	١٠,٤١	١٢	اقليم كوردستان	-١٣

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على موازنتي ٢٠١١، ٢٠١٣ .

ومن خلال الجدول (٦) نلاحظ ما يأتي :

١. حصل قطاع النفط والطاقة على الترتيب الاول وبنسبة (٢١,٢٨%) من النفقات الكلية وبمعدل نمو بلغ (٥٤%) .
٢. حصلت وزارة المالية على المرتبة الثانية في نسبة النفقات في الموزنتين (١٦,٨%) (١٦,٥٤%) حيث انخفض معدل النمو بنفقاتها الى نمو (١,٥%) .
٣. احتلت الوزارات الامنية المرتبة الثالثة للمخصص لها لعام ٢٠١٣ وبنسبة (١٣,٨%) من اجمالي النفقات وبمعدل نمو بلغ (٣,٥%) وحازت وزارة الداخلية على الحصة الاكبر في نفقات السنتين .
٤. جاء قطاع الخدمات في الترتيب الرابع وبنسبة (٩,٣٤%) من نفقات الموازنة ٢٠١٣ وبمعدل نمو (٠,٥٤%) وحتلت وزارة الصحة على النسبة الاكبر (٤,٨٧%) من النفقات الكلية وبمعدل نمو (-١٦%) .
٥. جاء قطاع التربية والتعليم العالي بالترتيب الخامس وبنسبة (٩,١٣%) وبمعدل نمو بلغ (-١٧%) عن عام ٢٠١١ وهنا حصلت التربية على النسبة الاكبر (٦,٣٦%) وبمعدل نمو (-٢٣%) عن عام ٢٠١١ .

٦. حصلت الهيئات غير المرتبطة بوزارة على المركز السادس ونسبة (٦,٦٧%) من نفقات عام ٢٠١٣، حيث يلاحظ هنا ارتفاع حصة هذه الهيئات وبمعدل نمو (٤%) وهنا يتضح ان مجالس المحافظات (الادارات المحلية) هي الحصة الاكبر من النفقات والتي نمت بمعدل (١١%).
٧. حصلت وزارة التجارة منفردة على نسبة (٤,٥٤%) من النفقات وبمعدل نمو سالب (-١١,٧%).
٨. حصل القطاع الزراعي (١,٧٣%) من النفقات وبعدل نمو سالب (-٢١%) ولقد جاء الانخفاض في حصة هذا القطاع في الغالب بسبب عدم تفعيل المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع.
٩. حصلت القطاعات الاجتماعية والشبابية والثقافية والتخطيط على نسبة (١,٦٤%) من النفقات بمعدل نمو (-٥٢%) وكانت الحصة الاكبر من النفقات لوزارة العمل (٠,٧٧%) وبمعدل نمو (٤١٣%).
١٠. حصلت الرئاسات الثلاث على (٥,٧٤%) من النفقات وبمعدل نمو (٢٥٠%) عن موازنة ٢٠١١. ويعود السبب في هذا الارتفاع الى التشكيلات الجديدة التي ضمت الى مجلس الوزراء الذي اخذ نسبة (٤,٨%) وبمعدل نمو (٣٨٠%) عن عام ٢٠١١، ومن الواضح ان ترهل الكادر الاداري في هذه المؤسسة فضلا عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها العاملون في هذه المؤسسة وخاصة كون اغلب درجاتها هي درجات خاصة.
١١. اعلى نمو في النفقات حققته مفوضية الانتخابات بمعدل نمو (٩٥٠%)، تليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمعدل (٤١٣%)، يليها مجلس الوزراء بمعدل نمو (٣٨٠%)، ثم الرئاسات الثلاث بعدل نمو (٢٥٠%)، تليها النفط بمعدل نمو بالنفقات (١٦٧%)، ثم قطاع الطاقة بمعدل نمو (٥٤%)، وبعدها وزارة النقل (٣٧%) وكما موضح في جدول رقم (٧).
- ١٢.

جدول رقم (٧)، القطاعات المتميزة بمعدلات نمو النفقات % للمدة (٢٠١١-٢٠١٣)

الملاحظات	نمو الانفاق العام للمدة (٢٠١١-٢٠١٣) %	القطاعات في الموازنة
تطور عمل المفوضية مع متطلبات انتخابات المحافظات لعام ٢٠١٣	٩٥٠	مفوضية الانتخابات
زيادة اعداد المشمولين وتطور برامج الوزارة لدعم الفئات الهشة في المجتمع	٤١٣	العمل والشؤون الاجتماعية
تضخم في الهياكل الادارية المرتبطة ودرجات خاصة مؤشر سلبي	٣٨٠	مجلس الوزراء
مرتبط بالاول زيادة عدد الهيئات المرتبطة بمجلس الوزراء	٢٥٠	الرئاسات الثلاث
تطور عمل الوزارة في بناء وتطوير البنى الارنكازية النفطية فضلا عن دعم المشتقات النفطية وخاصة المرتبطة بقطاع الكهرباء	١٦٧	النفط
مرتبط بالنقطة السابقة النمو بالقطاع النفطي	٥٤	قطاع الطاقة
مؤشر ايجابي تطور النقل الجوي والبحري	٣٧	النقل

التخطيط والقطاعات الثقافية والاجتماعية	-٥٢	تراجع النمو نتيجة لزيادة حجم الموازنة
القطاع الزراعي	-٢١	مؤشر سلبي لانه من القطاعات المنتجة
القطاع الصناعي	-١٢,٥	مؤشر سلبي لايلبي مستوى الطموح لانه من القطاعات المنتجة وتعطل الكثير من المصانع
التربية والتعليم العالي	-١٧	مؤشر سلبي لحاجة البلد الى الكثير من المشاريع الاستثمارية
قطاع الخدمات	٠,٥٤	نمو منخفض لايتلائم مع تردي الخدمات
الهيئات غير المرتبطة بوزارة	٤	نمو غير مبرر تضخم في الهياكل الادارية والدرجات الخاصة
الانفاق الاستثماري الاجمالي	١٠٠	حالة ايجابية تدفع باتجاه نمو مستدام
الانفاق التشغيلي الاجمالي	١١	حالة سلبية الانفاق يتسرب عن طريق الاستيرادات

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الموازنات السابقة .

#### ثالثا :تحليل العجز في موازنة ٢٠١٣

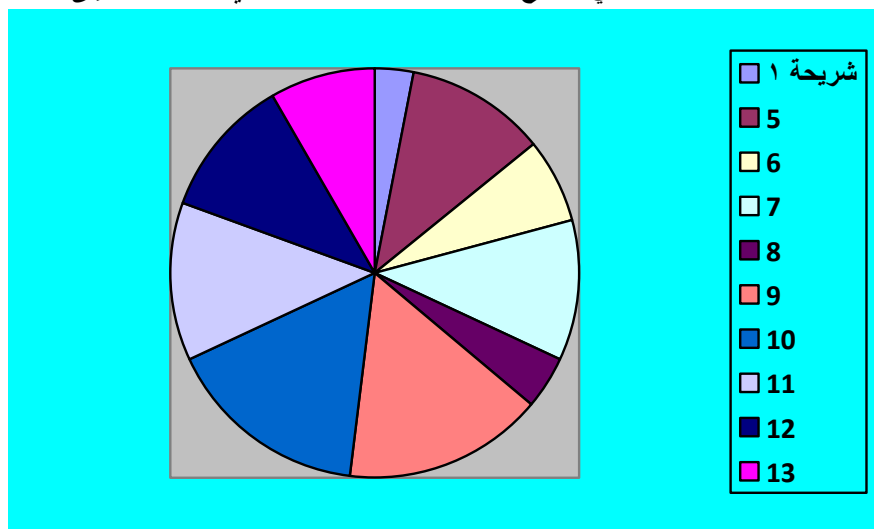
منذ عام ٢٠٠٣ ظلت السياسة المالية في العراق تمارس دورا محوريا من خلال الاجتهاد في الحصول على الإيرادات وتأخير صرفها من اجل تغطية العجز المخطط والذي ظل يمثل صفة دائمة للموازنات العراقية السابقة<sup>(٤)</sup> ويبلغ العجز في موازنة ٢٠١٣ (١٣,٨) مليار دينار وهذا العجز يراد له ان يكون حقيقيا و ليس مخططا أي انه لا يجب ان يعتمد على الفائض من الموازنة السابقة و الجدول رقم ٨ يوضح مقارنة بين نسبة العجز الى النفقات الكلية للموازنات (٢٠١٣-٢٠٠٥).

جدول رقم (٨) مقارنة نسبة العجز الى النفقات الكلية في الموازنات (٢٠١٣-٢٠٠٥)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نسبة العجز الى النفقات %	١٩	١١	١٨,٧	٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢١,٣	١٣,٨

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الموازنات (٢٠١٣-٢٠٠٥) .

المخطط البياني يوضح تذبذب عجز الموازنة السنوي من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣



من خلال الجدول السابق نلاحظ ان أعلى نسبة للعجز الى النفقات كانت لعامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ (٢٧%) في حين تراجع نسبة العجز في العامين الاخرين لتصل الى (١٢,٨ - ١٣,٨) للاعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ على التوالي والجدير بالذكر هنا ان مستوى العجز تراجع للسنوات الثلاثة الاخيرة . في الحقيقة أن العجز من الناحية الاقتصادية هو ايجابي اذا كان البلد يريد التوسع والنهوض والتنمية وفي بلد بأمس الحاجة للنهوض بالبنى التحتية والخدمات ، ولكن هذا العجز لابد ان يكون حقيقي بمعنى وجود قدرة لمؤسسات الدولة على التنفيذ لكامل مخصصاتها من الموازنة ، بحيث يتحول العجز المخطط إلى حقيقي وهذا ما يدفع الدولة للبحث الدائم عن مصادر لتمويل هذا العجز، وهنا فان الخطأ الشائع هو تخطيط العجز المالي عن طريق العجز الإداري (عدم التنفيذ) .

في الواقع ان كل المؤشرات تشير الى ان هذا العجز كسابقاته سوف يتم تسديده بنفس الطريقة والاسلوب فضلاً عن تأخر الصرف بالموازنات السابقة وإمكانية ارتفاع اسعار النفط بشكل يفوق التوقعات المدفوعة لاغراض الموازنة وإمكانية زيادة الانتاج اكثر من المخمن نظرا لاستمرار عمل عقود جولات التراخيص النفطية .

### المحور الثالث

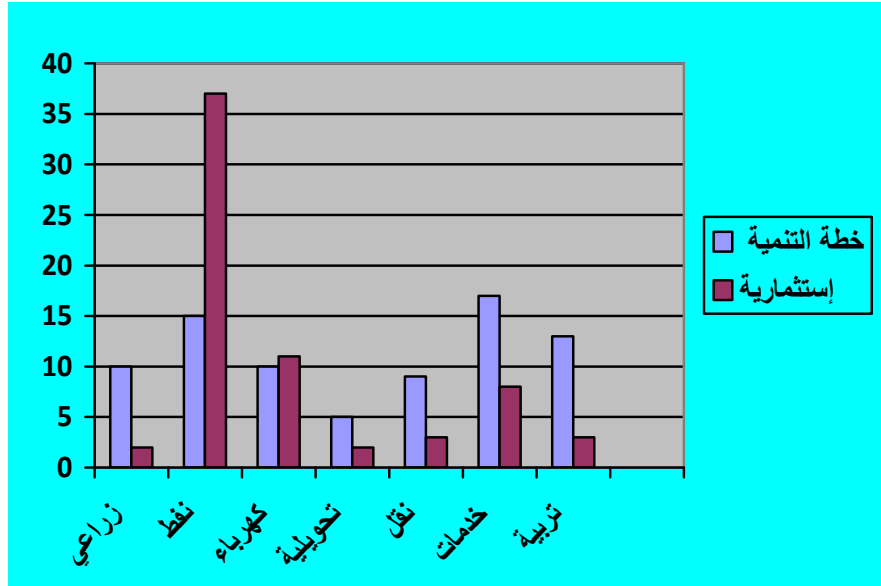
#### اتساق موازنة ٢٠١٣ مع متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق

من الواضح ان دول العالم وخاصة النامية تعتمد بشكل كبير على موازنتها العامة من اجل دعم عملية التنمية الاقتصادية ودفعها للامام ، ويفترض لكل تنمية اقتصادية ان تكون ممنهجة ضمن خطة غالبا ما يطلق عليها خطة التنمية القومية ، و في العراق تم العمل بهذا الاتجاه من خلال خطة التنمية القومية التي قدمتها وزارة التخطيط للاعوام ٢٠١٠ - 2013، فهل كانت موازنة (٢٠١٣) متسقة مع اهداف هذه الخطة من ناحية الاولويات وحجم الاستثمارات المطلوبة . الجدول رقم (٩) يوضح مقارنة بين هدف الخطة في حجم الاستثمارات كنسبة الى النفقات في قطاعات مختلفة ومقارنتها مع ماتحقق في موازنة (٢٠١٣) .

جدول رقم (٩) ، مقارنة بين نسبة النفقات الاستثمارية المستهدفة في خطة التنمية وماتحقق في موازنة ٢٠١٣ للقطاعات المختلفة

ت	القطاع	نسبة الاستثمارات وفقا لخطة التنمية %	نسبة الاستثمارات وفقا لموازنة ٢٠١٣ %
	القطاع الزراعي	٩,٥	٢,٤
	القطاع الصناعي	٣٠	٤٥,٥
	-النفط	١٥	٣٢,٦
	-الكهرباء	١٠	١١
	-الصناعات التحويلية	٥	١,٨
	النقل والاتصالات	٩	٢,٥
	المباني والخدمات	١٧	٨
	التربية والتعليم العالي	١٢,٥	٢,٩٦

المخطط البياني يوضح الفارق بين ما ثبت في خطة التنمية بين ما ينفذ في الميزانية الإستثمارية لموازنة ٢٠١٣



المصدر : الباحث بالاعتماد على موازنة (٢٠١٣) ، وخطة التنمية الوطنية للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤)

يتضح من الجدول مايتاتي ؛

- ١- توفر الوقت الكافي لوضعي الموازنة للاطلاع على خطة التنمية القومية (٢٠١٠-٢٠١٣) والتي تم الانتهاء من اعدادها في عام (٢٠١٠) .
- ٢- توقعت الخطة ان تكون الايرادات العامة للدولة (٩٠) مليار دولار في عام ٢٠١٣ في حين ان التوقعات للموازنة تجاوزت هذا الرقم .

٣- من اجل الوصول الى هدف نمو يقدر ب (٩,٥%) خلال سنوات الخطة توقعت الخطة زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار (٢٠ مليار دولار ) خلال هذا العام ، لكن الواقع يشير ان النفقات الاستثمارية اخذت (٤٠%) من النفقات الكلية وسجلت (٥٥,١) ترليون دينار وهو مايعادل نحو (٤٥ مليار دولار ) وبهذا فاقت النفقات الاستثمارية للموازنة مامخطط له في خطة التنمية القومية .

٤- فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فان الاستثمارات فيه لم تشكل الا (٢,٤%) من الاستثمارات الكلية وهو مخالف لما حددته الخطة من نمو بمعدل (٩,٥%) .

٥- فاقت نسب نمو الاستثمارات في القطاع الصناعي ما مخطط له حيث تم التخطيط لنسبة استثمارات (٣٠%) في هذا القطاع ولكن واقع موازنة ٢٠١٣ تشير ان نسبة الانفاق الاستثماري له سجلت نحو (٤٥,٥%) من الاستثمارات الكلية وان ذلك يعود الى الحصة الكبيرة من الاستثمارات في قطاع النفط نحو (٣٢,٦%) ، تليه الكهرباء بنسبة (١١%) ثم الصناعات التحويلية بالنسبة الاقل (١,٨%).

٦- سجلت قطاعات النقل والاتصالات والمباني والخدمات والتربية والتعليم تراجعاً في نسبة الانفاق الاستثماري فيها قياساً بما هو محدد في خطة التنمية القومية .

في الواقع ان كثيراً مما تم تحديده في خطة التنمية القومية إما تم تجاوزه للامام او تراجع بشكل كبير وهذا يؤشر حقيقة ان الموازنات لازالت بعيدة عن الخطة ، إما لان الخطة جاءت قاصرة عن توقع ماموجود فعلا من امكانات أو لانها كانت متفائلة في مجالات اخرى فضلا عن ان الموازنات العراقية لازالت موازنات بنود ولم ترتقي لان تصبح موازنات برامج واداء وهي الموازنات الاقوى للالتزام بالخطة التنموية التي تم وضعها .

عموما فان معدلات النمو بصورة عامة في العراق لازالت تحقق معدلات متقدمة عالميا ولكن المشكلة ان هذا النمو يعتمد على قطاع واحد وهو القطاع النفطي وهو مايعزز ظاهرة الريعية في الاقتصاد العراقي الذي لازال احادي الجانب مع تراجع كبير للقطاعات المنتجة مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي .

### الاستنتاجات

١- ظهرت الموازنة لعام ٢٠١٣ كسابقاتها من الموازنات السابقة من حيث بناء الموازنة (موازنة بنود) او من حيث تاخر اقرار الموازنة .

٢- حصل تحسن ملحوظ في نسبة النفقات الاستثمارية في موازنة ٢٠١٣ حيث انتقلت من (٣٠%) الى (٤٠%) من النفقات الكلية .

٣- سجلت القطاعات المنتجة معدلات نمو نفقات سالبة وهذا مايؤشر حقيقة ان هذه القطاعات لازالت تعاني بشكل كبير ولم نجد الحلول الجذرية للمشاكل التي تعاني منها.

٤- على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعاني من الريعية الى ان موازنة ٢٠١٣ عملت على تعزيز هذه الريعية من خلال تركيز الاستثمارات في القطاع القائد للريعية وهو قطاع النفط مع اهمال واضح لقطاعات الانتاج المادية.

٥- لازالت موازنة (٢٠١٣) كسابقاتها من الموازنات تعمل على نمو التخصيصات لكثير من القطاعات ذات الطاقة الاستيعابية المحددة .



٦- في مجال الموازنة بين موازنة ٢٠١٣ وخطة التنمية القومية ظهر اختلاف كبير بين ماهو مخطط وبين ماتم التوجه نحوه من خلال اتجاهات انفاقات الموازنة فظهرت معظم نسب النفقات الاستثمارية للقطاعات المختلفة مخالفة لما حددته التنمية القومية.

٧- لم يظهر في خطة عام (٢٠١٣) اي توجه لدعم المشاركة بين القطاع العام والخاص او لدعم مشاريع القطاع الخاص الذي تعول عليه خطة التنمية القومية في تقديم استثمارات تقدر ب (٢٠٠مليار) خلال سنوات الخطة.

٨- لازالت النفقات التشغيلية وعلى الرغم من كبر مستويات ارقام الإيرادات والنفقات في الموازنة قيد الدراسة تنمو بشكل كبير يوحى بانها لم تتوقف عن النمو وهي حالة سلبية تناقض التوجه نحو اقتصاد السوق.

٩- يلاحظ في موازنة (٢٠١٣) تراجع عجز الموازنة كمستوى وكنسبة للنفقات العامة وبالتأكيد ان مثل هذه الحالة رغم كونها حالة ايجابية الا ان احتياجات اعادة الاعمار تتطلب بالضرورة التوسع بالانفاق وخلق الموازونات بعجز من اجل تمويل هذا الانفاق وخاصة الاستثماري مع التأكيد على ضرورة ايجاد وسائل جديدة لتمويل العجز من خلال تفعيل الضرائب وتفعيل اداة الدين العام .

١٠- شكلت إيرادات النفط نسبة مرتفعة جدا في موازنة عام (٢٠١٣) وهي (٩٧%) وهي نسبة لم تشهدا الموازونات السابقة وهذا ما يؤكد اتجاه الاقتصاد العراقي نحو مزيد من التريبع (الريعية) .

١١- يتبين عند تحليل الموازنة ان المبالغ المخصصة الى خمسة عشر وزارة وهي (الزراعة، الصناعة، التعليم العالي، العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة النقل، وزارة التخطيط، وزارة العدل، البلديات، الأشغال العامة، البيئة، الشباب، الموارد المائية، العلوم والتكنولوجيا، وزارة المهاجرين، وزارة حقوق الانسان ) اقل من المبالغ المخصصة الى الرئاسات الثلاث اضافة الى مجالس المحافظات.

١٢- يلاحظ ان الموازنة لم يكن من اهدافها تنمية الاقتصاد ولاتوفير فرص العمل لجيش العاطلين ولاتنمية القطاعات الانتاجية وخصوصا الزراعة والصناعة فاية تنمية اقتصادية والعراق يستورد اكثر من ٩٠ % من احتياجاته الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج وبالتالي فان مستوى الهدر في تخصيص الموارد على الوزارات وصل في هذه الموازنة الى حد مخيف يعكس غياب التخطيط الواعي للاقتصاد العراقي وغياب الرؤية المستقبلية لوضعي الموازنة .

١٣- لابد من التأكيد على اهمية التخطيط السليم المستند على توقعات على درجة عالية من الدقة في ادارة اقتصاد الدولة وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات المختلفة وذلك لتحقيق الاستغلال الامثل لهذه الموارد.

١٤- العمل المستمر على تحفيز القطاع الخاص تماشيا مع التوجهات السوقية للاقتصاد وايجاد فقرات في الموازنة من اجل دعم توجهات القطاع الخاص .

#### التوصيات

١- سجلت القطاعات المنتجة معدلات نمو نفقات سالبة وهذا ما يؤشر حقيقة ان هذه القطاعات لازالت تعاني بشكل كبير و يجب ايجاد حلول جذرية للمشاكل التي تعاني منها من أجل نموها .

٢- يلاحظ في موازنة (٢٠١٣) تراجع عجز الموازنة كمستوى وكنسبة للنفقات العامة وبالتأكيد ان مثل هذه الحالة على كونها حالة ايجابية الا ان احتياجات اعادة الاعمار تتطلب بالضرورة التوسع بالانفاق وخلق

الموازنات بعجز من اجل تمويل هذا الانفاق وخاصة الاستثماري مع التاكيد على ضرورة ايجاد وسائل جديدة لتمويل العجز من خلال تفعيل الضرائب وتفعيل اداة الدين العام.

٣- ضرورة ان تتغلب الرؤيا الاقتصادية على الرؤيا السياسية وخاصة في مجال الاسراع في وضع وقرار الموازنات وتحديد ابواب الانفاق المختلفة.

٤- لابد من التاكيد على اهمية التخطيط السليم المستند على توقعات على درجة عالية من الدقة في ادارة اقتصاد الدولة وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات المختلفة وذلك لتحقيق الاستغلال الامثل لهذه الموارد.

٥- العمل المستمر على تحفيز القطاع الخاص تماشيا مع التوجهات السوقية للاقتصاد وايجاد فقرات في الموازنة من اجل دعم توجهات القطاع الخاص .

#### المصادر و الهوامش

- ١.د خليل محمد حسن الشماع ، الإدارة المالية ، الطبعة الرابعة ، بغداد ، ١٩٩٥ .
- د. عبد الحسين العنبيكي ، الانفاق العام في العراق - أزمة تمويل ام أزمة إدارة المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء ، بحث غير منشور .
- د. خليل اسماعيل ابراهيم ، اثار الضرائب على الاستثمار في العراق ، بيت الحكمة ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٩ .
- د. عبد الحسين العنبيكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق - تنظير لجذوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- وزارة المالية ، مديرية الموازنة ، الموازنات العامة للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٣) .
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤) .
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية (٢٠٠٨-٢٠١١) .
- الوقائع العراقية ، قوانين ، العدد ٤٢٧٢ ، ٢٠١٣ ، ص ٢٩-٤٥ .
- الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقية على شبكة الانترنت .
- المقابلات الشخصية للمختصين في وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية /الموازنات.